

عام دراسي جديد يبدأ في مصر وسط أزمات قديمة تتجدد الفصول تتكدس ونسب الغياب تؤثر الطلاب والدروس الخصوصية تتوحش



الخميس 10 سبتمبر 2026 08:00 م

يبدأ العام الدراسي الجديد في مصر يوم 12 سبتمبر، وسط وعود رسمية بأن تكون المدارس أكثر انضباطًا وقدرة على استيعاب الطلاب لكن خلف بيانات الاستعداد والخطط الزمنية، تظل أزمات قديمة تفرض نفسها بقوة

فكثافة الفصول، وانتظام الحضور، وتراجع ثقة بعض الأسر في قدرة المدرسة على تقديم تعليم كافٍ، كلها ملفات لم يعد التعامل معها يحتمل المسكنات وبينما تستعد الأسر لمصاريف الكتب والملابس والمواصلات، تستعد أيضًا لمواجهة فاتورة الدروس الخصوصية

كثافة الفصول أزمة تتراجع على الورق وتبقى في الواقع

تدخل وزارة التربية والتعليم العام الدراسي الجديد وهي ترفع شعار السيطرة على كثافات الفصول وتؤكد الوزارة أن عدد الطلاب داخل الفصل لن يتجاوز 50 طالبًا، مع استهداف خفض المتوسط العام إلى مستويات أفضل

لكن المشكلة أن الرقم المعلن لا يحكي القصة كلها فوجود 50 طالبًا داخل فصل واحد لا يعني بالضرورة أن البيئة التعليمية أصبحت مناسبة، خصوصًا في المراحل التي تحتاج إلى متابعة فردية مستمرة

وتبدو المعادلة أكثر تعقيدًا في المدارس الواقعة بالمناطق الأعلى كثافة سكانية هناك يتحول الفصل إلى مساحة مزدحمة، ويصبح المدرس أمام عشرات الوجوه التي تحتاج كل واحدة منها إلى وقت مختلف للفهم والتصحيح والمتابعة

وتقول الوزارة إن متوسط كثافة الفصل وصل حاليًا إلى نحو 41 طالبًا، مع إجراءات تستهدف منع عودة الأزمة خلال السنوات المقبلة كما تتوقع الوزارة استقرار الكثافات لمدة ست سنوات

غير أن المواطن لا يقيس نجاح السياسة التعليمية بالمتوسطات العامة فقط ولي الأمر يريد أن يعرف عدد الطلاب في فصل ابنه، وهل يستطيع الطالب رؤية السبورة بوضوح، وهل يجد المدرس وقتًا لسؤاله والإجابة عنه

وتكشف تصريحات رسمية أن مشكلة الكثافات كانت لسنوات أحد أسباب ضعف الحضور فالطالب الذي يقضي ساعات داخل فصل شديد الازدحام قد لا يشعر بأن المدرسة تمنحه تجربة تعليمية تستحق الالتزام اليومي

وتحاول الوزارة معالجة الأزمة من خلال استغلال الفراغات داخل المدارس واستحداث فصول جديدة، إلى جانب التوسع في إنشاء مدارس وتطوير مدارس قائمة وتقول الوزارة إن نحو 98 ألف فصل جرى استحداثها ضمن هذه الجهود

لكن استحداث الفصول لا ينهي الأزمة وحده فالفصل يحتاج إلى مدرس، ومقاعد مناسبة، وتهوية، وصيانة، وأدوات تعليمية، وإدارة قادرة على تنظيم اليوم الدراسي

وهنا تظهر الفجوة بين الرقم والواقع فقد يكون الفصل أقل ازدحامًا، لكن إذا كان المدرس يعاني عجزًا أو ضغطًا كبيرًا، فلن تتحول الكثافة الأقل تلقائيًا إلى تعليم أفضل

كما أن تخفيض عدد الطلاب يحتاج إلى استمرار المتابعة، لا إلى حلول موسمية قبل بداية الدراسة فـالطلاب يتزايدون كل عام، وأي تأخير في التخطيط يعيد المشكلة إلى نقطة الصفر

والأهم أن معالجة الكثافات يجب ألا تتحول إلى مجرد هدف رقمي المطلوب هو فصل يسمح بالتعلم الحقيقي، وليس فصلًا ينجح فقط في البقاء تحت سقف الخمسين طالبًا

الغياب الطالب موجود على الورق وغائب عن المدرسة

ملف الغياب يمثل أزمة أخرى أكثر خطورة، لأنه يرتبط مباشرة بجدوى المدرسة نفسها فلا يمكن الحديث عن تطوير التعليم بينما يختار عدد من الطلاب الحضور في المناسبات والامتحانات فقط

وتشير وزارة التربية والتعليم إلى تحسن نسب الحضور بالتزامن مع خفض كثافات الفصول ووفق تصريحات حديثة للوزارة، ارتفعت نسبة الحضور إلى نحو 77% في إطار الإجراءات الأخيرة

لكن ارتفاع الحضور لا يعني انتهاء المشكلة فالنسبة نفسها تعني أن هناك مساحة كبيرة من الغياب ما زالت تحتاج إلى تفسير ومعالجة، خصوصًا إذا كان الغياب مرتبطًا بالاعتماد على الدروس خارج المدرسة

والسؤال الأصعب هنا ليس فقط: لماذا يغيب الطالب؟ بل: ماذا يخسر الطالب عندما يغيب؟ وهل يشعر أن الحصة المدرسية تقدم له شيئًا لا يستطيع الحصول عليه في مكان آخر؟

عندما يصبح الطالب مقتنعًا بأن الشرح الحقيقي موجود خارج المدرسة، تتحول المدرسة تدريجيًا إلى محطة لإثبات الحضور، بينما ينتقل الجزء الأكبر من العملية التعليمية إلى الدرس الخاص

وهذه النقطة تضرب فكرة المدرسة من جذورها فالمؤسسة التعليمية لا تصبح مكانًا للتعلم إذا كان الطالب يذهب إليها فقط خوفًا من تسجيل الغياب، ثم ينتظر المدرس الخصوصي لفهم ما فاتته

وتزداد المشكلة تعقيدًا في مراحل التعليم التي ترتبط بالامتحانات المصيرية فكلما اقترب الطالب من سنة مهمة، زادت المخاوف من الاعتماد على المدرسة وحدها، وبدأت الأسرة في البحث عن بديل أكثر ضمانًا من وجهة نظرها

ولهذا فإن مواجهة الغياب لا يمكن أن تعتمد على تسجيل أسماء الطلاب وعقوبات الحضور فقط فالانضباط الإداري ضروري، لكنه لن يكون كافيًا إذا لم تستعد المدرسة جاذبيتها التعليمية

والمدرسة الجاذبة لا تعني مدرسة بلا واجبات أو اختبارات المقصود أن يشعر الطالب بأن وجوده داخل الفصل يوفر له شريكًا وتفاعلاً ومتابعة، وأن غيابه سيحرمه بالفعل من شيء مهم

ومن هنا يصبح خفض الكثافات خطوة ضرورية، لكنه ليس النهاية المطلوب هو تحويل المدرسة من مكان يراقب حضور الطالب إلى مكان يدفعه للحضور

توحش الدروس الخصوصية فاتورة موازية للتعليم

الدروس الخصوصية لم تعد بالنسبة إلى كثير من الأسر رفاهية تعليمية تحولت في سنوات طويلة إلى مسار موازٍ تدفع فيه الأسرة مبالغ إضافية حتى يشعر الطالب بأنه قادر على المنافسة داخل الفصل وخارجه

وهذه الظاهرة لا يمكن اختزالها في طمع بعض المدرسين أو رغبة بعض الطلاب في الدرجات الأعلى القضية أصبحت أوسع من ذلك، لأنها مرتبطة بثقة الأسرة في المدرسة وبشكل الامتحانات وطريقة تقييم الطلاب

كلما زادت قناعة ولي الأمر بأن المدرسة لا تكفي، أصبح الدرس الخصوصي بالنسبة إليه نوعًا من التأمين يدفع شهريًا، ليس لأنه يريد رفاهية إضافية، بل لأنه يخشى أن يتأخر ابنه عن زملائه

وهنا يبدأ التوحش الحقيقي فالأسرة لا تدفع مقابل مادة واحدة فقط، وإنما تدخل تدريجيًا في سلسلة من الدروس، قد تمتد عبر أغلب المواد، وتستهلك جزءًا كبيرًا من دخلها

وبإتي ذلك في وقت تتحمل فيه الأسرة أصلًا تكاليف الملابس المدرسية، والأدوات، والكتب، والمواصلات، والطعام، وغيرها من احتياجات العام الدراسي

والأخطر أن الدروس الخصوصية قد تعمق الفوارق بين الطلاب فالطالب الذي تستطيع أسرته دفع تكلفة أكثر يحصل على وقت إضافي وشرح إضافي وتدريب أكثر، بينما يقف طالب آخر عند حدود ما تقدمه المدرسة

وبذلك يتحول التعليم من حق متاح للجميع إلى سباق مالي غير معنٍ لـ. يكفي فيه أن يكون الطالب مجتهدًا، وإنما يصبح دخل الأسرة عاملاً مؤثرًا في مقدار الدعم الذي يستطيع الحصول عليه

ومع الوقت، يدور النظام في حلقة مفرغة: ضعف الثقة في المدرسة يزيد الإقبال على الدروس، وانتشار الدروس يشجع بعض الطلاب على الغياب، والغياب يضعف المدرسة أكثر، فتزداد الحاجة إلى الدروس

كسر هذه الحلقة يحتاج إلى مواجهة أصل المشكلة: فإذا كانت المدرسة تقدم شرحًا قويًا، وتقييمًا مستمرًا، ومراجعات حقيقية، فلن تختفي الدروس بالكامل، لكنها ستفقد قدرتها على فرض نفسها كضرورة على كل أسرة

كما أن زيادة أيام الدراسة وحدها لن تنهي الظاهرة: فالعام الدراسي الجديد يمتد 39 أسبوعًا، بإجمالي 183 يومًا دراسيًا فعليًا، منها 93 يومًا في الفصل الأول و90 يومًا في الفصل الثاني

زيادة الأيام يمكن أن تمنح المدرس وقتًا أكبر لشرح المناهج، وهذا هدف معنٍ من الوزارة: لكن زيادة الوقت لا تعني بالضرورة زيادة جودة التعلم إذا ظل الطالب يشعر بأن الجزء الأهم من الشرح يحدث خارج المدرسة

ومن هنا تصبح المعركة الحقيقية أمام التعليم المصري أكبر من افتتاح عام دراسي جديد: المطلوب هو استعادة ثقة الطالب وولي الأمر في المدرسة، وإقناع الأسرة بأن التعليم الجيد يمكن أن يحدث داخل الفصل

فالمدرسة التي يذهب إليها الطالب يوميًا ثم يعود منها ليبدأ يومًا ثانيًا مع المدرس الخصوصي، لا تزال تعاني مشكلة جوهريّة مهما تحسنت أرقام الكثافة

والأسرة المصرية لا تحتاج إلى بيانات مطمئنة فقط: تحتاج إلى أن ترى أثر التطوير في الفصل، وفي مستوى أبنائها، وفي عدد ساعات المذاكرة الإضافية التي تضطر إلى دفع ثمنها

ومع بداية الدراسة في سبتمبر، تدخل المنظومة اختبارًا جديدًا: نجاحها لن يقاس فقط بعدد الفصول التي جرى توفيرها أو بعدد الطلاب الحاضرين، وإنما بقدرتها على جعل المدرسة هي المركز الحقيقي للعملية التعليمية

فإذا انخفضت الكثافات ولم يتحسن الشرح، ستبقى المشكلة: وإذا ارتفع الحضور دون تعليم مؤثر، ستبقى المشكلة: وإذا استمرت الدروس في ابتلاع ميزانيات الأسر، فستبقى الأزمة قائمة مهما تغيرت الأرقام

العام الدراسي الجديد يبدأ بخطة زمنية أطول ووعود أكثر وضوحًا، لكن التحدي الحقيقي يبدأ داخل الفصل: هناك فقط ستظهر الإجابة عن السؤال الأهم: هل تعود المدرسة المصرية لتكون مكانًا للتعليم، أم تظل مجرد محطة قبل الدرس الخصوصي؟